

يُعتبر المال العام المورد الأساسي لتحقيق الاستقرار وبناء وتنمية أي دولة، علي كافة الدول بذل العناية القصوى لحماية وصيانة ورقابة مواردها ، وحتى تتمكن هذه الدول من مراقبة أموالها والعمل على حمايتها وصيانة ممتلكاتها من الهبة والفساد والاختلاس ، فيجب أن تهتم الدولة بالرقابة الداخلية عندها الحديثة على القطر الحكومي ومدة تدابير الرقابة على الأنشطة والعمل وتنفيذ بنود الموازنة العامة، حيث تعتبر الرقابة الداخلية في القطر الحكومي أداة مهمة في الحفز على الموارد المتاحة واستغلالها بشكل اقتصادي يعود بأكبر قدر من المنفعة، ولذلك بوضع خطة عمل وتطبيقه في السنة الأولى الحديثة للقمة بمسؤولياتها في تنمية المجتمع،